العدد19A1 كانون الاول 2025
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19A1 Dec 2025
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المنهج التفسيري في التعامل مع الآيات المتشابهة دراسة تطبيقية

م.م منتصر مجيد مجبل/ دائرة التعليم الديني والدراسات الأسلامية

The Interpretive Methodology in Dealing with the Mutashabih (Ambiguous) Verses: An Applied Study

Lect. Montathar Majeed Mujbil / Directorate of Religious Education and Islamic Studies

الملخّص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة المنهج التفسيري في التعامل مع الآيات المتشابهة من خلال تحليلٍ نظري وتطبيقي يعتمد على أبرز مناهج المفسّرين عبر العصور، ولا سيّما المدرسة التراثية العقلية والنقلية والمدرسة المعاصرة في التفسير الموضوعي. وقد تناول البحث مفهوم التشابه وأنواعه وضوابط التعامل معه، ثم عرض النماذج التفسيرية التي اتّبعها كبار العلماء، مع التركيز على المنهج المقاصدي والتحليل اللغوي والسياقي. كما عالج البحث الإشكالات المنهجية التي يقع فيها بعض المفسرين عند التعامل مع النصوص المحتملة المعنى، واقترح إطاراً منهجياً يجمع بين ضوابط التراث ومعطيات الدراسات اللسانية الحديثة، وقد اعتمد البحث على تحليل نماذج تطبيقية من القرآن الكريم لتوضيح أثر اختلاف المناهج في التعامل مع المتشابه، وصولاً إلى بناء رؤية متوازنة تقرّب المعنى وتمنع التعسّف في التأويل، وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يعيد بناء النظرية التفسيرية للمتشابه ضمن إطار علمي يجمع بين الأصالة والمعاصرة. الكلمات المفتاحية: (الآيات المتشابهة – منهج التفسير – التأويل – علوم القرآن – السياق القرآني)

Abstract:
This study investigates the interpretive methodology applied to Qur’anic ambiguous (mutashābih) verses through both theoretical and applied analysis. It examines the classical and contemporary exegetical approaches, focusing on linguistic, contextual, and maqāṣid-based interpretive principles. The research clarifies the concept and categories of ambiguity in the Qur’an, outlines the methodological rules governing its interpretation, and presents analytical models adopted by leading exegetes.(Mutashabih Verses – Tafsir Methodology – Interpretation – Qur’anic Studies – Contextual Analysis)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الكريم، والال والصحب أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. **وبعد:**

يُعَدُّ موضوعُ المنهج التفسيري في التعامل مع الآيات المتشابهة من الموضوعات المركزية في علم التفسير وعلوم القرآن، لما يترتّب عليه من آثار علمية وعقدية وتشريعية واسعة، إذ يرتبط ارتباطاً مباشراً بفهم الخطاب القرآني، وتحديد مرادات النصوص، وضبط مسارات

التأويل، وقد مثّل المتشابه - عبر تاريخ التفسير - أحد أهم مواطن الاجتهاد التي اختلفت فيها مناهج العلماء، لا سيّما مع تداخل العوامل اللغوية والعقدية والمقاصدية في تحديد منهج التعامل معه، مما جعل هذا الباب ميداناً خصباً للتحليل والتقويم وإعادة البناء المنهجي.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من جملة اعتبارات؛ أبرزها أن الآيات المتشابهة تمثّل أحد أكثر أبواب التفسير تعرضاً للانحراف المنهجي، سواء من جهة التأويل المتعسّف أو من جهة الجمود الحرفي الذي يعطّل دلالات النص، كما تتأكّد أهمية الدراسة في ظل الحاجة المعاصرة إلى بناء منهج تفسيري يجمع بين أصالة التراث ومكتسبات الدراسات الحديثة في اللسانيات وسياقات الخطاب، مع الحفاظ على الثوابت العقدية التي درج عليها أهل السنّة والجماعة، ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من الإشكالات الفكرية المعاصرة تعود في جذورها إلى سوء فهم المتشابه أو إساءة توظيفه تأويلياً، مما يستدعي معالجة علمية دقيقة.

وقد تمَّ اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب علمية؛ أهمها:

1. ملاحظة حجم التباين بين مناهج المفسرين في تفسير المتشابه، مما يفتح مجالاً للدراسة المقارنة والتحليل النقدي.
2. الحاجة إلى تأصيل ضوابط منهجية تجمع بين التحقيق العلمي والانضباط العقدي، بعيداً عن الإفراط والتفريط.
3. قلة الدراسات التطبيقية التي تربط القواعد النظرية بنماذج تفسيرية من القرآن الكريم، مِمَّا دفع الباحث إلى محاولة سدّ هذه الثغرة.
4. اهتمام الباحث بمباحث الدلالة والسياق والمقاصد، ورغبته في توظيفها لخدمة التفسير.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن:

"اختلاف النتائج التفسيرية في باب المتشابه يعود في الأساس إلى اختلاف المناهج والضوابط التي يعتمدها المفسّرون، وأن بناء منهج متكامل يجمع بين القواعد التراثية والتحليل اللغوي والسياقي المعاصر يُسهِم في تقليل التباين وتحقيق الفهم الأقرب لمراد الله تعالى.

وتسعى الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية من خلال بناء إطار منهجي جامع وتطبيقه على نماذج مختارة من الآيات.

وجاء البحث وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج التفسيري في التعامل مع المتشابه

المطلب الأول :مفهوم المتشابه وأنواعه وضوابط تمييزه.

المطلب الثاني :المدارس التفسيرية الكبرى في فهم المتشابه، ومناهجها ومحدداتها.

المطلب الثالث :الضوابط المنهجية العامة في تفسير المتشابه بين التراث والمعاصرة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية في نماذج مختارة من الآيات المتشابهة

المطلب الأول :النموذج العقدي: تحليل آيات الصفات بين منهج السلف والمناهج التأويلية.

المطلب الثاني :النموذج التشريعي: أثر المتشابه في استنباط الأحكام الشرعية.

المطلب الثالث :النموذج اللغوي والسياقي: دراسة حالات من المتشابه اللفظي والدلالي.

وفي ختام البحث تأتي الخاتمة متضمنةً أبرز النتائج .

المطلب الأول: مفهوم المتشابه وأنواعه وضوابط تمييزه

يُعدّ مفهوم المتشابه من المفاهيم المحورية في علوم القرآن، وقد حظي باهتمام بالغ منذ عصر الصحابة والتابعين، لما له من أثر في فهم الخطاب القرآني وتحديد حدود التفسير المقبول، ويتميَّز المتشابه بأن دلالته لا تتضح لجميع الناس بذات الدرجة، وقد يتفاوت إدراكه تبعاً لاختلاف المدارك العلمية واللغوية، وقد تناول العلماء هذا المفهوم بقدر كبير من العناية، ونشأت حوله مسالك تفسيرية متعددة.

أولاً: تعريف المتشابه

اختلفت عبارات العلماء في تحديد معنى المتشابه، غير أنَّها تتقارب في مضمونها. فقد عرّفه الزركشي بأنَّه: ما خفي المراد منه لِما فيه من الاحتمال [1].

واصل المتشابه :من الشِّبه والشَّبَه، وهو أن يشبه أحد الأمرين الآخر حتى يلتبسا، والشبهة الالتباس، والمتشابهات من الأمور المشكلات[2]

بينما يرى الشاطبي أنَّ المتشابه هو :ما لم يتبيّن معناه من أول وهلة، ويحتاج في فهمه إلى نظر زائد أو جمع أدلة [3]

ويُستفاد من التعريفات أنَّ المتشابه قسمان:

1. متشابه ذاتي لا يعلمه إلا الله.
2. ومتشابه إضافي يتفاوت الناس في فهمه بحسب قدراتهم العلمية.

ثانياً: أنواع المتشابه

1 _المتشابه الحقيقي

وهو ما استأثر الله تعالى بعلم حقيقته، ككيفية صفاته سبحانه، إذ لا سبيل للعقل البشري إلى إدراك الكيفيات الغيبية، وقد نصّ الطبري على ذلك في تفسير قوله تعالى: چ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ چ [4] ، بأنَّه التأويل بمعنى الحقيقة والكيفية [5].

2_ المتشابه الإضافي

وهو ما يخفى على بعض الناس ويتضح لآخرين تبعاً لتفاوت العلم والملكة اللغوية. وهذا النوع هو غالب مادة البحث، ويظهر في آيات المعاني الدقيقة، أو الألفاظ المحتملة لأكثر من وجه.

3_ المتشابه اللفظي

يظهر هذا النوع في الآيات التي تتكرر بصيغ متقاربة مع اختلاف يسير في الألفاظ، مما يدعو إلى البحث في أسرار العدول البلاغي، وقد أطال البقاعي في بيان هذا اللون من المتشابه وربطه بالتناسب بين الآيات

---

[1] ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي،1/ 187.

[2] لسان العرب، لابن منظور،321/1.

[3] ينظر: الموافقات، للشاطبي،65/3

[4] سورة آل عمرآن ، الآية :7.

[5] ينظر: جامع البيان، للطبري، 169/6.

والسور [6].

4_ المتشابه المعنوي

ويتعلق بالمعاني العميقة التي تحتاج إلى جمعٍ واستقراء ووعي بمقاصد الشريعة، مثل بعض الآيات المتعلقة بالقدر أو الغيب أو سنن الكون، وقد تناول الرازي هذا النوع بتوسّع في تفسيره، معتمداً على الجمع بين الدليلين العقلي والنقلي.[7]

ثالثاً: ضوابط تمييز المتشابه

1_ردّ المتشابه إلى المحكم

وهو أصل قرآني بيّنته آية آل عمران، حيث جُعل المحكم أمَّ الكتاب، إشارة إلى أن فهم المتشابه لا يُبنى إلا بردّه إلى القطعي. وقد قرّر الشافعي هذه القاعدة في رسالته[8].

2_ مراعاة قواعد العربية

فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، ولا يمكن فهم دلالات الألفاظ المحتملة دون الاستناد إلى أصول اللغة ومنهج العرب في البيان، وقد بيّن ابن عاشور أن كثيراً من الإشكال في المتشابه منشؤه ضعف الملكة اللغوية

3_ مراعاة السياق

السياق في القرآن مُفسِّرٌ ومُرجِّح، وهو معيار ضروري في تحديد المعنى الصحيح عند تعدد الاحتمالات، وقد اعتمد الطبري على هذه القاعدة في ترجيحه بين الأقوال في تفسير معظم الآيات[9].

4 -اعتماد السنة النبوية

فإنَّ من المتشابه ما بيّنته السنَّة، وما بيّنته السنة خرج عن دائرة التشابه، ولذلك قال ابن كثير في مطلع تفسيره إن السنة شارحة للقرآن[10].

5_ اجتناب التأويل المتعسّف

وهو التأويل الذي يُبعد النص عن ظاهره أو يحمّله ما لا يدل عليه اللفظ، ويعد من الانحراف في فهم المتشابه[11].

---

[6] ينظر: نظم الدرر، للبقاعي،45/2.
[7] مفاتيح الغيب، للرازي، 114/3.
[8] ينظر: الرسالة، للشافعي، ص39.
[9] ينظر: جامع البيان، للطبري، 3/ 112.
[10] ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1 /14.
[11] ينظر: الصواعق المرسلة، 223/1.

المطلب الثاني: المدارس التفسيرية الكبرى في فهم المتشابه ومناهجها

تنوّعت المدارس التفسيرية في تعاملها مع المتشابه تبعاً لاختلاف مناهج العلماء ومبادئهم العقدية واللغوية والعقلية، وقد ترتّب على هذا التنوّع تبايُن واضح في النتائج التفسيرية، الأمر الذي يجعل دراسة هذه المدارس ضرورة علمية لفهم جذور الاختلاف ومنهجية الترجيح. ويمكن تصنيف المدارس التفسيرية الكبرى في التعامل مع المتشابه إلى أربع مدارس رئيسة: المدرسة الأثرية، والمدرسة العقلية، والمدرسة اللغوية البيانية، والمدرسة المقاصدية، مع الإضافة إلى الاتجاهات التفسيرية الحديثة التي ظهرت في العصر المعاصر.

أولاً: المدرسة الأثرية

تقوم هذه المدرسة على الاعتماد على ما ثبت من تفسير القرآن بالقرآن، والسنَّة، وأقوال الصحابة والتابعين، وهي المدرسة الأقدم والأكثر رسوخاً في تاريخ التفسير، ويرى أصحابها أنّ المتشابه يُردّ إلى المحكم، وأنّ ما لم يتبيّن معناه وكفته الأدلة يُفوّض علمه إلى الله.

وقد قرر الطبري أصل هذا المنهج بقوله: إنَّما نعتمد في تفسير كتاب الله على ما صحّ عن رسول الله وأصحابه، وتؤكد هذه المدرسة على:

1. التسليم فيما يتعلق بالمتشابه الذاتي الذي لا تدركه العقول.
2. إثبات الصفات من غير تكييف ولا تمثيل.
3. الاحتكام للسياق والأثر في المتشابه الإضافي.

ويمثّل ابن كثير هذا الاتجاه بوضوح، إذ يعتمد على الجمع بين النص والسياق وأقوال السلف من غير توسّع في التأويل[12]

ثانياً: المدرسة العقلية الكلامية

تُعدّ هذه المدرسة نتاج الجدل العقدي والكلامي، ويمثّلها المعتزلة والأشاعرة بدرجات مختلفة. وتعتمد على تقديم الدليل العقلي حين يُظَنّ – عند أصحابها – تعارض ظاهر النص مع قواعد القطعيات العقلية.

ويُعدّ الرازي أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث يقدّم التأويل العقلي في تفسير كثير من آيات الصفات والمتشابهات. وقد صرّح بقوله :إن دلالة العقل قطعية، فلا يُصار إلى ظاهر النص حيث يتعارض معها.

ومن سمات هذه المدرسة:

1. التأويل عند تعارض الظاهر مع قاعدة عقلية.
2. استعمال مصطلحات علم الكلام في التفسير.

---

[12] ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير،1/ 114 .

3. الابتعاد عن الظاهر إذا أوهم التشبيه أو التجسيم.

ثالثاً: المدرسة اللغوية البيانية

تركز هذه المدرسة على اللغة العربية بوصفها المرجع الأول لفهم المتشابه، وتعتبر أن الإشكال في كثير من المتشابه يرجع إلى ضعف الوعي باللسان العربي.

وقد ركّز ابن عاشور على هذا الاتجاه بقوله :إن اللسان العربي هو الأصل الأول لفهم مراد الله تعالى [13]

وتمتاز هذه المدرسة بـ:

1. الاعتماد على السياق اللغوي والروابط النصّية.
2. دراسة البيان القرآني وأسرار البلاغة.
3. تفسير المتشابه اللفظي من خلال بيان اختلاف المواقع والمقاصد.

وقد برز البقاعي في هذا الاتجاه من خلال ربطه المتشابه اللفظي بمقاصد السورة وتناسب الآيات[14].

رابعاً: المدرسة المقاصدية

وهي مدرسة تنظر إلى المتشابه من خلال مقاصد الشريعة الكلية، وتحاول رفع الإشكال عبر ربط النص بمقصدٍ عام، وقد وضع الشاطبي أساس هذا المنهج في موافقاته، مبيناً أن المقاصد تكشف معاني الآيات عند الاشتباه [15]

وتتميز هذه المدرسة بـ:

1. جعل المقصد الكلي حاكماً على الاحتمالات الجزئية.
2. اعتبار الانسجام التشريعي معياراً في الترجيح.
3. تفسير بعض المتشابه عبر المصلحة الشرعية وسنن التشريع .

خامساً: المدرسة التفسيرية الحديثة (السياقية والموضوعية)

تركز هذه المدرسة على دراسة السياق الكلي للقرآن، ووحدة الموضوع داخل السورة، وتطبيق المناهج اللسانية الحديثة، وقد أشار سيد قطب إلى أهمية السياق في فهم المتشابه بقوله :السياق القرآني هو الذي يمنح المعنى دلالته الحقيقية.

ويميز هذا الاتجاه:

1. اعتماد البنية الموضوعية للسورة.
2. توظيف التحليل اللساني في تفسير المتشابه.
3. إعادة قراءة التشابه في ضوء سياق النزول والمقاصد العامة[16].

---

[13] ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور،68/1

[14] ينظر: نظم الدرر، للبقاعي، 2/ 44.

[15] ينظر: الموافقات، للشاطبي، 3/ 112.

[16] المصدر نفسه، 3/ 112.

المطلب الثالث: الإشكالات المنهجية في تفسير المتشابه وأثرها على البناء التفسيري

يُعدّ التعامل مع الآيات المتشابهة من أدقّ ميادين التفسير، نظراً لِما ينطوي عليه هذا الحقل من إمكان تعدّد المعاني واحتياجٍ إلى ضبط منهجي صارم يمنع الانزلاق نحو التأويل المتعسّف أو الفهم التجزيئي للنص، وقد لاحظ الباحث، من خلال الاستقراء، أنّ الإشكالات المنهجية في تفسير المتشابه تتوزّع بين إشكالات معرفية وأدواتية ومقصدية، وأنّ أغلب الانحرافات التفسيرية يمكن ردّها إلى خللٍ في واحدة من هذه الدوائر.

أولاً: الإشكالات المعرفية

من الإشكالات المركزية التي رُصِدت في كتب التفسير عدمُ التفريق بين مراتب التشابه، إذ يقع بعض المفسرين في الخلط بين المتشابه الحقيقي والمتشابه النسبي، مما يؤدي إلى اضطرابٍ في البناء الدلالي، فقد نبه الرازي إلى أنّ «التشابه أمر إضافي تختلف نسبته باختلاف أهل العلم»[17] وهذا الإدراك الدقيق—في تقدير الباحث—يكشف عن خصوصية المتشابه وأنّه ليس كتلة واحدة من النصوص المبهمة، بل هو درجات تتغير بتغير قدرة الناظر ودرجة تمكنه من أدوات الفهم.

كما أن بعض المعالجات المتأخرة اتّجهت إلى تعميم المتشابه على كل ما يُحتمل فيه أكثر من وجه لغوي، بينما ذهب جمهور الأصوليين إلى أنّ المحتمل أعمّ من المتشابه [18] وهذا الخلط المنهجي—كما يرى الباحث—أدّى إلى تضخيم دائرة المتشابه دون مسوّغ علمي.

ثانياً: الإشكالات الأدواتية

يُعدّ الخلل الأدواتي أبرز أسباب الانزياح في فهم المتشابه. فقد أحصى ابن عطية نماذج عديدة لمفسرين أوّلوا نصوصاً محتملة دون اعتماد على قرائن السياق أو البنية التركيبية للجملة [19].

وفي ضوء ذلك، يؤكد الباحث أنّ من أهم الإشكالات:

1. إهمال السياق العام والاكتفاء بظاهر الجملة القرآنية دون ربطها بما قبلها أو بعدها.
2. التوسع غير المنضبط في المجاز، إذ اتجه بعض المتأخرين إلى حمل المتشابه على وجوه مجازية لا يسندها سياق ولا لغة، كما في بعض تأويلات الصفات الإلهية
3. الاعتماد على أقوال مرسلة دون تحقيق نسبتها، وهو ما انتقده السيوطي بشدة [20]

ويرى الباحث أنّ هذه الإشكالات الأدواتية تؤثر في المنهج التفسيري تأثيراً مباشراً؛ لأنّ أدوات التفسير تمثّل الوسيط الذي يتلقى من خلاله المفسّر معنى النص.

ثالثاً: الإشكالات المقصدية

من الإشكالات الجوهرية في تفسير المتشابه القطيعة بين بعض الاجتهادات التفسيرية والمقاصد الكبرى للوحي، وقد أشار الشاطبي إلى أنّ «القرآن جاء لهداية الناس، فلا يتجه تأويلٌ

---

[17] ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 2/ 8.

[18] ينظر: الشاطبي، الموافقات، 63/3.

[19] ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 112/1.

[20] ينظر: الإتقان، السيوطي، 321/2.

يخرج بالنص عن مقاصده»[21]: وفي ضوء هذا التوجيه، يُلاحظ الباحث أنّ غياب المقاصد يُفضي إلى قراءات جزئية قد تُضخّم وجهاً تفسيرياً على حساب آخر.

ويتجلّى أثر هذا الإشكال في ثلاثة مستويات:

1. التأويل المفرط الذي يحمّل المتشابه ما لا يحتمله لسان العرب ولا مقاصد الشرع.
2. القراءة المذهبية التي تُسقط مسلّمات فكرية مسبقة على النص القرآني، وهي ظاهرة نبّه إلى خطورتها ابن خلدون في مقدمته[22]
3. التعامل التجزيئي مع النصوص دون النظر إلى النظام القرآني الكلي.

إلى أنّ تجاوز هذه الإشكالات يتطلب إعادة تشكيل النظرة إلى المتشابه ضمن إطار مقاصدي جامع، بحيث تُقرأ الآيات المتشابهة في ضوء مقصد الهداية والبيان والتذكير، لا في ضوء الصراعات الجدلية أو الاستدلالات المذهبية.

المبحث الثاني: المنهج التطبيقي في تفسير المتشابه

المطلب الأول: التحليل اللغوي والنحوي للمتشابه وأثره في توجيه المعنى

يُعدّ التحليل اللغوي والنحوي إحدى الأدوات المركزية التي يعتمد عليها المفسّر عند التعامل مع الآيات المتشابهة، إذ يشكّل المستوى اللغوي البنية الأولى التي ينبثق منها المعنى القرآني، وقد لاحظ الباحث، من خلال تتبّع مناهج كبار المفسّرين، أنّ كثيراً من الإشكالات التفسيرية التي تعلّقت بالمتشابه ترجع في أصلها إلى ضعفٍ في توظيف المعطيات اللغوية، أو الاقتصار على ظاهر التراكيب دون استحضار قواعد الصناعة النحوية والبلاغية.

أولاً: أهمية التحليل اللغوي في ضبط المتشابه

---

[21] ينظر: الموافقات، الشاطبي، 2/ 78.

[22] ينظر: المقدمة، ابن خلدون، ص448.

اعتمد المفسرون المتقدمون، وفي مقدمتهم الطبري، على اللغة بوصفها المدخل الأوّل لفهم المتشابه، حيث نصّ على أنَّ العرب لا تعرف الكلام إلا من جهة ألفاظها وأساليبها [23]، ويؤكد الباحث أنّ هذا التأسيس اللغوي يمنع الانزلاق نحو التأويلات المتكلفة التي لا يشهد لها لسان العرب.

ولقد أظهر الاستقراء أنّ كثيراً من الآيات التي وُصفت بالمتشابه إنما نشأ تشابهها من جهة تركيب لغوي أو احتمالٍ نحوي، لا من جهة تعقيدٍ في المعنى نفسه، كما في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ چ [24] ، حيث وسّع بعض المتأولين دائرة الدلالة، بينما نبّه ابن عاشور إلى أنّ اللفظ محتمل، لكن سياقه يحدّه بما يناسب مقام الامتنان[25] ، ويظهر للباحث أنّ هذا مثال واضح على الدور الحاسم للسياق اللغوي في تحديد درجة التشابه.

ثانياً: التحليل النحوي ودوره في رفع الإشكال

لا يقلّ التحليل النحوي أهمية عن التحليل اللغوي في توجيه المتشابه، لأنّ الإعراب يحدّد جهات المعنى المحتملة، فقد اعتنى الزمخشري عناية بالغة بالعمل النحوي" في تفسير المتشابه، مصرحاً بأنّ إغفال الإعراب قد يؤدي إلى انحراف في فهم المقصود[26]

ويظهر أثر الإعراب في تفسير المتشابه في نماذج متعددة، منها:

1 .اختلاف الإعراب بين الرفع والنصب وتأثيره في المعنى

مثل قوله تعالى : چ ۀ ہ ہ ہ چ [27] ، حيث رجّح المفسرون رفع ربّه على الفاعلية لكون الابتلاء من الله لا من إبراهيم، وهو ما دفع الرازي إلى القول: «لو كان الفاعل إبراهيم لانقلب المعنى رأساً» [28]

ويعلّق الباحث بأنّ هذا المثال يُظهر كيف يمكن لاختلاف حركة واحدة أن ينتج تشابهاً في الفهم عند غير المتخصصين.

2 . عدّد التوجيهات النحوية وأثره في رفع التشابه

في قوله تعالى : چ ہ ہ ھ ھ چ [29] ، اختلف النحاة في معنى راضية: هل هي مفعول به مجازي أم صفة للمصدر؟ وقد رجّح ابن هشام أنها صفة للمصدر مؤكداً أن المعنى "عيشة مرضيٌّ عنها [30]

ويرى الباحث أنَّ هذا المثال يؤكد أنّ التشابه قد يكون لغوياً في الظاهر، لكن التحليل النحوي الدقيق يزيله تماماً.

3_ حذف المضاف وتقديره وتأثيره في المتشابه

(23) ينظر: جامع البيان، الطبري، 1، 38.

(24) سورة النحل، الآية: 8.

(25) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 123/14

(26) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 1/ 215 .

(27) سورة البقرة، الآية:124.

(28) ينظر: التفسير الكبير، الرازي، 101/3 .

(29) سورة الحاقة، الآية:21.

(30) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 287/1.

من أهم المواطن التي تُحدث تشابهاً ما ورد بأسلوب الحذف، كما في قوله تعالى: چ و و ؤ چ [31]، والمقصود: إخوانكم"، كما في قول الطبري[32].

ثالثاً: رؤية الباحث في التوظيف الأمثل للتحليل اللغوي والنحوي

بعد استقراء التطبيقات التفسيرية، يقدّم الباحث رؤية منهجية لضبط التحليل اللغوي والنحوي في المتشابه تقوم على الأسس الآتية:

1. تقديم ظاهر اللفظ العربي على غيره ما لم يمنع منه دليل قطعي.
2. الربط بين الإعراب والسياق وعدم دراسة الجملة القرآنية مقطوعة عن سياقها الموضوعي.
3. اعتماد قواعد النحاة المتقدمين لما امتازوا به من ضبط واستقراء.
4. رفض التوجيهات النحوية الشاذة التي تنشأ عنها معانٍ لا يشهد لها النص.

ويرى الباحث أنّ المنهج اللغوي والنحوي ليس مجرد تقنية بل هو ميزان دلالي يُبنى عليه الفهم الصحيح للمتشابه، ويمنع الانحرافات التأويلية التي وقع فيها بعض المفسرين المتأخرين الذين لم يراعوا صناعة النحو أو خصائص لغة العرب.

المطلب الثاني: المنهج المقاصدي في تفسير المتشابه وحدوده وضوابطه

يمثّل المنهج المقاصدي أحد المناهج التفسيرية التي اكتسبت حضوراً واضحاً في الدراسات المعاصرة؛ لما يوفره من رؤية كلية تستحضر الغايات العليا للوحي، وتربط الجزئيات بمنظومة الهداية الإصلاحية التي جاء القرآن لتحقيقها، غير أنّ توظيف المقاصد في تفسير المتشابه يحتاج إلى ضبط علمي صارم، حتى لا يتحول إلى آلية إسقاطية تُقحَم فيها المقاصد على النصوص دون دليل.

وقد لاحظ الباحث، من خلال الدراسة التحليلية للنماذج التفسيرية، أنّ المفسرين الذين اشتغلوا بالمقاصد—ابتداءً من الشاطبي وانتهاءً بالدراسات المعاصرة—تعاملوا مع المتشابه بروح منهجية تحاول إعادة النص إلى دائرة الانسجام الكلي مع مقاصد الشريعة والقرآن.

أولاً: الأساس المعرفي للمنهج المقاصدي في المتشابه

أسّس الشاطبي مبدأ مهمّاً يُعدّ حجر الزاوية في المقاصد، وهو أن «المعاني الجزئية لا تُفهَم إلا على ضوء مقاصدها الكلية»[33] ، وهذا المبدأ—في تقدير الباحث—يمثل المدخل الطبيعي لتفسير المتشابه؛ لأنّ النص المحتمل يُردّ إلى ما يحقق المعنى الهادي، لا إلى ما يفتح باب الإشكال.

كما أكّد ابن عاشور أنّ «القرآن ليس كتاباً جزئياً، بل هو نظام كلي تتساند معانيه»[34]، ومن خلال هذا التصور، يتبين أنّ المتشابه لا يُقرأ قراءة معزولة، بل يُدمَج ضمن بنيةٍ تفسيرية أوسع ترجع إلى مقاصد الهداية، والإصلاح، وبناء العقل المسلم.

ثانياً: توظيف المقاصد في إزالة التشابه

يتضح دور المقاصد بجلاء في عدة مسارات تطبيقية:

1. تحديد الغاية من الخطاب يرفع وجوه الاحتمال

---

[31] سورة النور، الآية:61.

[32] ينظر: جامع البيان، الطبري، 189/19.

[33] ينظر: الموافقات، الشاطبي، 351/2 .

[34] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 1 / 88.

ففي قوله تعالى: چڈ ژ ژ ڑ چ.[35]
وقع الخلاف في معنى استوى، وتعددت توجيهاتها اللغوية. لكن العلماء الذين اعتمدوا المقاصد كالبيهقي أكدوا أن مقصد الآية بيان عظمة الله لا بيان هيئة الذات[36]
أنّ هذا التوجيه المقاصدي لا يلغي الدلالة اللغوية، لكنه يحدّها بإطار لا يسمح بالتأويلات المجسّمة أو المتخيّلة.

2.ردّ المتشابه إلى المحكم المقاصدي في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ۀ چ [37]
ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ الإضلال نسبةٌ حقيقية لله، بينما رجّح الطبري أنّ الإضلال هنا ليس ابتدائياً، بل هو مجازات لهم على فسقهم[38]
ومقصد الآية—كما يستخلص الباحث—متّسق مع مبدأ العدل الإلهي، وهو من أعظم المقاصد، مما يزيل أي تشابه في نسبة الفعل.

3.استحضار مقصد الهداية في تفسير المتشابه الوجودي مثل قوله تعالى: چ □ □ □ □ □چ [39]
حيث أثبت ابن كثير أنّ سياق الآية يدل على الشدة والكرب لا على الذات[40] ويذهب الباحث إلى أنّ هذا التوجيه مبني على مقصد التخويف والتذكير، وهو ما يتسق مع سياق السورة والآيات.

ثالثاً: ضوابط تفسير المتشابه بالمقاصد

حتى لا يتحول المنهج المقاصدي إلى وسيلة للتأويل المتفلّت، حدد الباحث مجموعة ضوابط منهجية مستخلصة من أعمال العلماء:

1. ألا يتعارض المقصد مع الدلالة اللغوية الظاهرة؛ لأن اللغة هي الوعاء الأول للمعنى.
2. ألا يُستَخرَج المقصد ابتداءً من المتشابه نفسه، بل من المحكمات الكلية.
3. أن يكون المقصد معتمداً على استقراء لا على جزئية منفردة؛ اتباعاً للطريقة الشاطبية.
4. ألا يُستخدم المقصد لنفي دلالة ثابتة أو لتقرير معنى مذهبي مسبق.
5. الالتزام بالسياق القرآني العام؛ لأنَّه من أهم مؤشرات المقاصد.

وقد لاحظ الباحث أن توظيف المقاصد بلا ضابط يؤدي إلى تحويل المتشابه إلى مساحة تأويلية مفتوحة، الأمر الذي يُبعد النص القرآني عن سياقه الرسالي[41].
يرى الباحث أنّ المنهج المقاصدي، إذا ضُبط بحدوده العلمية، يمثل "جهاز الرقابة العليا" في تفسير المتشابه، لأنَّه يوجّه المفسر نحو القراءة التي تنسجم مع وحدة القرآن ومقصد الهداية، غير أنّ الخلل في استعماله قد يؤدي إلى إسقاط المعاني وتطويع النص للمقولات الفكرية الحديثة أو القديمة.

---

[35] سورة، طه، الآية:5
[36] ينظر: الأسماء والصفات، البيهقي، ص312.
[37] سورة البقرة، الآية : 26.
[38] ينظر: جامع البيان، الطبري، 1/ 247 .
[39] سورة القلم الآية : 42
[40] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 4/ 408 .
[41] ينظر: الموافقات، الشاطبي، 351/2 .

ومن هنا يؤكد الباحث ضرورة المزاوجة بين المقاصد والدلالة اللغوية والسياقية، لتكوين منهج متوازن يجمع بين الأصالة والعمق الدلالي.

المطلب الثالث: التطبيق العملي للمنهج التفسيري في نماذج مختارة من المتشابه القرآني

يمثل التطبيق العملي العمود الفقري في اختبار صدقية المناهج التفسيرية ومدى قدرتها على ضبط المتشابه وإزالة ما يكتنفه من غموض. وقد رأى الباحث أنّ عرض نماذج تطبيقية منتقاة—وفق معايير التنوع الدلالي واللغوي والعقدي—يُسهِم في بلورة منهج تكاملي يجمع بين التحليل اللغوي، والنحوي، والسياقي، والمقاصدي، دون إغفال أثر القراءات والسياق التاريخي للنزول.

وقد أخترت ثلاث آيات متشابهة تمثل أنماطاً مختلفة من التشابه، مع تحليلها وفق المناهج التي عُرضت في هذا البحث.

أولاً: نموذج المتشابه العقدي – قوله تعالى: چ ک ک ک گ چ [42]

تُعدّ آية الاستواء من أشهر الأمثلة التي أثارت خلافاً تفسيرياً، وقد اختلف المفسرون في تفسير استوى بين:

1. المثبتة للصفة على وجه اللائق بالله كما نقل ابن كثير عن السلف [43]
2. المؤولين لها بمعنى القصد أو الاستيلاء كما ذهب الزمخشري[44]
3. المفوّضين المعنى إلى الله كما رجح البيهقي[45]

ويرى الباحث أنَّ تفسير هذه الآية يجب أن يستند إلى:

- الدلالة اللغوية :إذ إن "استوى" تأتي بمعانٍ متعددة، ولا يجوز ترجيح أحدها إلا بقرينة.
- السياق :فالآية في سياق بيان القدرة والخلق لا بيان الهيئة.
- المقاصد :مقصد الآية تعظيم الله لا وصف ذاته بصفات حادثة.

وبناءً عليه، يميل الباحث إلى ما رجّحه المحققون من أنّ المراد استوى استواءً يليق بجلاله، مع تفويض الكيف؛ لأنَّ هذا الجمع يحقق التوازن بين اللغة والمقاصد دون تعطيل ولا تجسيم.

ثانياً: نموذج المتشابه اللغوي – قوله تعالى: چ ٱ ب چ **(46)**

ورد لفظ الطارق على صيغة المفعول، وهو مما يحتمل الدلالة على أي شيء يأتي ليلاً، وقد فسّره الطبري بأنه النجم مستنداً إلى الآية التالية: چ پ پ چ (47) (48)

ونعتمد هنا منهجاً لغوياً سياقياً:

- التحليل اللغوي :لفظ الطارق يدل على المجيء ليلاً، واستخدامه للنجوم شائع في لغة العرب.
- السياق :الربط بين الآية الأولى والثانية يجعل النجم هو التفسير المحكم للطارق.

---

(42) سورة الأعراف، الآية:54.

(43) ينظر: تفسير القرآن العظيم ،ابن كثير ، 426/3.

(44) ينظر: الكشاف، الزمخشري،123/2.

(45) ينظر: الأسماء والصفات، للبيهقي ص310.

(46) سورة الطارق، الآية:1

(47) سورة الطارق، الآية: 3

(48) ينظر: جامع البيان، الطبري، 30 /214.

- البلاغة : افتتاح السورة بالطرق ثم التبيين "النجم الثاقب" أسلوب قَسَم يقوّي المعنى.

ويرى الباحث أنّ هذا المثال يظهر كيف يُرفع التشابه بمجرد الربط السياقي، وأن المتشابه هنا ليس ذاتياً بل نسبي يرتفع بالقرائن.

ثالثاً: نموذج المتشابه الإجرائي – قوله تعالى: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ. (49)

ظهر تشابه في دلالة الأمر بالاستعاذة :هل هو للوجوب أم للندب؟ وقد اختلف العلماء:

قال ابن كثير: «ذهب أكثر العلماء إلى الاستحباب» (50) ، بينما رجح الطبري الوجوب عند الابتداء بالقراءة .(51)

ويرى الباحث أنّ فهم التشابه هنا يعتمد على:

- التحليل الأصولي للسياق :إذ جاءت الآية بعد ذكر نزغ الشيطان، مما يعطي الاستعاذة معنى تحصين النفس.
- المقاصد :المقصد العام من القراءة هو التدبر، والاستعاذة وسيلة لتحقيقه لا غاية مستقلة.
- التطبيق النبوي :لم يُنقل عن النبي (ﷺ) التزامٌ بالاستعاذة في كل موطن، بل تكرر في مواضع مخصوصة.

وعليه، يخلص الباحث إلى أنّ الأمر في الآية للندب، وأن التشابه فيها يرتفع بجمع الأدلة، لا بالنظر إلى صيغة الأمر مجردة.

من خلال هذه النماذج، يتبيّن للباحث أنّ المتشابه ليس عائقاً أمام الفهم، بل محركاً منهجياً يختبر أدوات المفسر، وقد أثبت التطبيق أنّ الجمع بين:

- التحليل اللغوي والنحوي
- والسياق
- والمقاصد
- وأقوال السلف
- والاستقراء

يؤدي إلى نتائج تفسيرية منضبطة، بعيدة عن الإفراط أو التفريط، ويقدّم نموذجاً تفسيرياً متوازناً يمكن الاستفادة منه في الدراسات القرآنية المعاصرة.

الخاتمــة

بعد هذهِ الرحلةِ العلمية في دراسة المنهج التفسيري في التعامل مع المتشابه، وما اشتمل عليه البحث من تحريرٍ للمفاهيم، وبيانٍ للضوابط، واستعراضٍ لجهود العلماء قديمًا وحديثًا، تبيّن أنّ هذا الباب من أدقّ أبواب علوم القرآن، وأشدّها حاجةً إلى رسوخٍ علمي واتزانٍ منهجي، وقد حاول البحث تسليط الضوء على أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها هذا المنهج، مع إبراز أثره في ضبط حركة التفسير، ومنع الانحرافات الفكرية، وإرساء قواعد الفهم الصحيح للنصّ القرآني.

ويمكن تلخيص أبرز نتائج البحث في النقاط الآتية:

---

(49) سورة النحل، الآية: 98.

(50) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 2/ 589 .

(51) ينظر: جامع البيان، الطبري، 381/14.

1. أنَّ مفهوم المتشابه ليس واحدًا عند العلماء، لكنه يدور بين المعنى الخفيّ أو المحتمل أو النسبيّ، بينما يبقى الضابط الأساس أنّه لا يُفهم إلا في ضوء المحكم.
2. أنَّ تقسيمات المتشابه بين الذاتي والنسبي، واللغوي والعقلي، تضبط التعامل معه وتمنع الخلط بين مستويات التفسير.
3. أنَّ ضوابط التمييز بين المحكم والمتشابه تقوم على اللغة والسياق والسنّة والمقاصد، ولا يجوز إغفال أيّ منها.
4. أنَّ العلماء قديماً أرسوا منهجًا راسخًا مبنيًا على الجمع بين الأدلة، ومنع التأويل بلا قرينة، واعتماد قواعد العربية.
5. أنَّ اختلاف المدارس التفسيرية يعود بدرجة كبيرة إلى باب المتشابه، مما يجعل فهم هذا الباب مفتاحًا لفهم الخلاف التفسيري.
6. أنَّ التفسير المعاصر بحاجة مستمرة إلى إحياء الضوابط الأصولية التي تمنع التأويل الحداثي غير المنضبط.
7. أنَّ شخصية الباحث ذات أثر مباشر في سلامة التعامل مع المتشابه، إذ يشترط فيها الرسوخ والاعتدال والنزاهة العلمية.
8. أنَّ المنهج التفسيري للمتشابه يمثل صمام أمان في حفظ النص من التحريف المعنوي، ويضمن تفسيرًا جامعًا بين نصوص الوحي ومقتضيات العقل السليم.

وبناءً عليه، فإنَّ العناية بمنهج التعامل مع المتشابه ليست خيارًا معرفيًا، بل ضرورة علمية لضبط التفسير الشرعي، وتأصيل فهمٍ رصينٍ متزنٍ للنصّ القرآني في واقع يكثر فيه التأويل بغير علم.

قائمة المصادر

- **القرآن الكريم**

1. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. القاهرة: دار هجر، ط1، 24 مجلدًا، 1422هـ/2001م.
2. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير. تحقيق: سامي بن محمد السلامة. الرياض: دار طيبة، ط2، 8 مجلدات، 1420هـ/1999م.
3. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا طبعة، 32 مجلدًا، 1420هـ تقريبًا.
4. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 20 مجلدًا، 1384هـ/1964م.
5. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور. تونس: الدار التونسية للنشر، ط1، 30 جزءاً، 1984م.
6. الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة، ط1، 4 مجلدات، 1417هـ/1997م.

7. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي. دمشق: دار الفكر، ط1، 30 مجلدًا، 1418هـ/1997م.

8. النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن، محمد عبد الله دراز. دمشق: دار القلم، ط6، 256 صفحة، 1410هـ/1990م.

9. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم تحقيق: محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 11 مجلدًا، 1391هـ/1971م.

10. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2 مجلدين، 1394هـ/1974م.

11. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار المعرفة، ط1، 4 مجلدات، 1391هـ/1971م.

12. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 9 مجلدات، 1404هـ/1984م.

13. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي. تحقيق: أحمد بن علي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 22 مجلدًا، 1428هـ/2007م.

14. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، مجلدان، 1418هـ/1997م.

15. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود شكري الألوسي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 30 مجلدًا، 1415هـ/1995م.

16. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي. تحقيق: لجنة من العلماء. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 5 مجلدات، 1422هـ/2002م.

17. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 5 مجلدات، 1416هـ/1996م.

18. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: دار المعارف، ط2، مجلد واحد، 1393هـ/1973م.

19. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد الغزالي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2 مجلدين، 1413هـ/1993م.

20. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: عبد العظيم الديب. قطر: جامعة قطر، ط2، 4 مجلدات، 1399هـ/1979م.

21. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله. مكة: دار عالم الفوائد، ط3، 4 مجلدات، 1428هـ/2007م.

22. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي. بيروت: دار الفكر، ط1، 7 مجلدات، 1415هـ/1995م.

23. قواعد التفسير، محمد صالح المنجد. دمشق: دار القلم، ط1، 334 صفحة، 1422هـ/2001م.

24. قواعد التفسير: جمعًا ودراسة، خالد بن عثمان السبت. القاهرة: مكتبة التوحيد، ط2، مجلد واحد، 1430هـ/2009م.